

تقدمت عائدة السواركة، عضوة لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب، بسؤال برلماني إلى رئيس الوزراء ووزيرى التضامن الاجتماعى والأوقاف، حول دور الجهات المعنية للحد من معدلات الطلاق فى مصر التى شهدت تزايدا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وسط مطالبات بوضع استراتيجية لمواجهة ظاهرة زيادة أرقام الطلاق بشكل حاسم، من خلال تثقيف الأسر، وبحث السبل التى تدعم تكوين حياة زوجية ناجحة.

وأكدت السواركة، فى سؤالها البرلماني أنه ما زالت هناك مشكلة كبيرة بسبب زيادة أعداد الطلاق خلال الفترة الأخيرة، حيث أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء زيادة نسبة الطلاق خلال عام ٢٠٢١ الذى شهد ٢٥٤٧٧٧ حالة طلاق مقابل ٢٢٢٠٣٦ حالة فى ٢٠٢٠، بنسبة زيادة قدرها ١٤.٧٪، أى إن لدينا ٦٩٨ حالة طلاق يوميا، لافتة إلى أن أعلى معدل طلاق فى محافظة القاهرة بنسبة ٥.٤ فى الألف، وجاء أقل معدل طلاق فى أسيوط بنسبة ١.١ فى الألف.

وأرجعت النائبة زيادة أعداد حالات الطلاق خلال السنوات الماضية إلى عدة أسباب؛ ما بين مشاكل اجتماعية ومادية، خاصة وأن الأزمات الاقتصادية التى شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة لم تشهدها من قبل، وهو ما أثر على دخول المواطنين ومزاجهم النفسى، مطالبة المسؤولين بوضع حلول واقعية وسريعة من قبل الجهات المعنية والحكومية ومنظمات المجتمع المدنى، وأن نتكاتف جميعا للقضاء على تلك الظاهرة، خاصة وأن زيادة أعداد حالات الطلاق يؤثر بالسلب على الأسر المصرية، ويشرد الأطفال ويجعلهم مشتتين بين الأب والأم، مما يؤثر فى النهاية على بنیان المجتمع المصرى وتماسكه ويهدد استقراره، كما يزيد من أعباء الدولة ومسئولياتها.

ومن جانبها، قالت النائبة شيرين عليش، عضو لجنة التضامن الاجتماعى بمجلس النواب، إن الحد من ظاهرة ارتفاع حالات الطلاق فى المجتمع المصرى يحتاج إلى جهد كبير من خلال الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى والمؤسسات الدينية، مطالبة بضرورة إنشاء مراكز تأهيل للشباب والفتيات المقبلين على الزواج، وعمل دورات تدريبية لهم وتأسيس الأسرة المصرية على أسس سليمة.

وأوضحت عليش، فى تصريحات لـ«الشروق»، أن ارتفاع نسبة الطلاق بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة يدفعنا إلى تكثيف دورات تأهيل المقبلين على الزواج نفسيا واجتماعيا بالشكل الكافى لتكوين أسرة متكاملة الأركان، وحل أى خلافات محتملة دون اللجوء إلى الطلاق، مطالبة الحكومة بضرورة إطلاق مبادرات جديدة تساهم فى العمل على وحدة الأسرة المصرية، والحد من نسب الطلاق.

وأكدت عضو لجنة التضامن الاجتماعى بالبرلمان، أن مجلس النواب واللجنة سيكونون حريصين على مراجعة بعض التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية حتى نستطيع تقديم الدعم للأسرة وأن نحمى حقوق الزوجين والأطفال، بجانب قيام وسائل الإعلام برفع الوعى لدى الشباب المقبلين على الزواج لبناء حياة أسرية مستقرة، تتضمن جميع الجوانب الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، والصحية والدينية، وضرورة الصبر وتحمل المسؤولية أثناء الخلافات الزوجية حتى لا تصبح أقل مشكلة بينهم سببا للطلاق دون وعى منهم.

ونبهت عليش إلى أن الحالة الاقتصادية تلعب دورا فى التفاهم بين الزوجين، فلا بد أن يكون كل فرد بالأسرة قادرا على القيام بدوره فى تلبية احتياجات الحياة حتى لا تزداد صعوبة الحياة بين الأسرة، ولا بد من تنمية علاقة الأسرة والحفاظ عليها من التفكك ومساعدتها على تحقيق التماسك فيما بينها، بجانب قيام منظمات المجتمع المدنى بدورها تجاه المقبلين على الزواج وأيضا دعم بعض الأسر الأكثر احتياجا حتى لا تزداد حالات الطلاق فى المجتمع.